المحورالرّابع: حوكمة استخدام الذّكاء الاصطناعى فى المهن القانونيّة والقضائيّة

١-مقدمة:

يشهد العالم تسارعاً غير مسبوق في توظيف تقنيات الذّكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، ولاسيّما في المهن القانونيّة والقضائيّة. ومع توسّع هذا الاستخدام، تبرز الحاجة الماسّة إلى حوكمة رشيدة تضمن الاستفادة من القدرات التّقنيّة دون المساس بمبادئ العدالة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

٢- أهميّة حوكمة استخدام الذّكاء الاصطناعي في المهن القانونيّة والقضائيّة:

إن حوكمة الذّكاء الاصطناعي تهدف إلى ضبط العلاقة بين الإنسان والتّقنيات الذّكية عبر مجموعة قواعد وضوابط قانونيّة وأخلاقيّة، بما يحقّق الشّفافيّة والنزاهة والفعاليّة؛ كما أنّ الحوكمة تمنع التحيّز وتحول دون الاستخدام غير المشروع للمعلومات أو انتهاك الخصوصيّة الشّخصيّة.

تبرز أهميّة هذه الحوكمة في:

- ضمان شفافيّة الخوارزميات المستخدمة في تحليل القضايا.
- حفظ خصوصيّة البيانات القضائيّة للمتقاضين.
- ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة وعدم التمييز.
- تحديد المسؤوليّة القانونيّة عند الخطأ أو الضّرر النّاتج عن توصيات الذّكاء الاصطناعي.
- حماية استقلاليّة القاضي والمهن القانونيّة من التّأثير الآلي.

٣- مجالات الحوكمة فى المهن القانونيّة والقضائيّة:

من أجل ممارسةٍ فُضلى، لا بدّ من:

أولاً: الحوكمة في التّصميم والتّطوير:

- اعتماد خوارزميات خاضعة للتدقيق والتّحقّق من العدالة والحياد.
-إشراك خبراء قانونيين في مراحل تطوير الأنظمة الذّكيّة.

ثانياً: الحوكمة في الاستخدام والتّطبيق:

- منع اتخاذ قرارات قضائيّة نهائيّة، آلياً دون رقابة بشريّة.
- التدريب المستمر للقضاة والعاملين في المجال القانونيّ على أدوات الذّكاء.

ثالثًا: الحوكمة القانونيّة والمؤسساتيّة:

-إصدار تشريعات تنظّم استخدام الذّكاءالاصطناعي في المحاكم والمهن القانونيّة.
-إنشاء هيئات رقابيّة مستقلّة تتابع سلامة الاستخدام وتقيّم الأداء.
-تطوير مواثيق أخلاقيّة ملزمة للممارسين والمؤسسات التّقنيّة، وتحدّد مسؤولياتهم.

٤- أهم التّحدّيات في تحقيق الحوكمة:

إن ما يعوّق مسار الحوكمة في العمل القانونيّ والقضائيّ هو:

- غياب إطار قانونيّ موحد في العديد من الدّول.
- سرعة تطور التّقنيّة مقابل بطء العمليّة التّشريعيّة.
- صعوبة فهم آليات عمل بعض الخوارزميات (الصندوق الأسود)
- تفاوت الجهوزيّة التّقنيّة بين الدّول والنّظم القضائيّة.

٥- التّجربة اللبنانيّة والآفاق المستقبليّة:

في لبنان، لا تزال حوكمة الذّكاء الاصطناعي في بداياتها، ولم تُعتمد بعد سياسات رسميّة خاصّة بتنظيم استخدامه في القطاع العدليّ. ومع ذلك، يمكن للبنان أن يستفيد من التّجارب الدّوليّة في هذا المجال، ويبدأ بإرساء أسس الحوكمة عبر إصدار تشريعات، تنظيم دورات تدريبيّة، واعتماد شراكات مع القطاع الأكاديميّ والتّقنيّ.

٦- خاتمة:

إن حوكمة الذّكاء الاصطناعي في المهن القانونيّة والقضائيّة ليست ترفاً تنظيميّاً، بل هي ضرورة لضمان استمرارية الثّقة في العدالة.
فبينما يُشكّل الذّكاء الاصطناعي فرصة لتحسين الأداء، فإن الحوكمة هي ما يجعل هذا التّحسّن متوازنًا، منصفًا، وآمنًا.

بيروت في ٢٠٢٥/12/١١